

ما

نحو ٤ آلاف لغم أزالتها الجيش الجزائري خلال شهر شباط /فبراير الماضي. وتعد هذه الألغام إلى الحقيقة الاستعمارية الفرنسية، وهي تنتشر على طول الحدود الشرقية والغربية للبلاد. وبذلك يكون مجموع عدد الألغام المزروعة فوق الأراضي الجزائرية منذ الاستقلال ٦٧٠ ألفاً و٥٥٠ لغماً.

موقع شريكه / صديقة

مرأة البحرين: إعلام معارض محترف



موقع «مرأة البحرين» مشروع ضخم، فهو في آن موقع وصحيفة متعرف أوسه محترف. أنشئ الموقع في بيروت عادة انطلاقاً من طلاقه الشريكة والغربية للبلاد. وبذلك يكون مجموع عدد الألغام المزروعة فوق الأراضي الجزائرية منذ الاستقلال ٦٧٠ ألفاً و٥٥٠ لغماً.

موقع «مرأة البحرين» هو موقع إعلامي يحكي مأساة المرأة البحرينية ودار نشر، ي Showcase قادر على إلقاء الضوء على الأوضاع في بيروت ولندن. والجزء الأكبر من العاملين فيه يشكونه من طبعه. حاول الناشطون على المشروع تحويل موقفهم، الذي يتبعه ٦٦٥ شخصاً على «فيسبوك»، و٦٦ مفرضاً على «تويتر»، إلى صحيفه ورقية، لكن الماسن يتحقق، كما حاولوا تأسيس قنادل فضائية تكون ناطقة باسم المعارضة البحرينية، أو جزءاً منها على الأقل، باسم «قناة المؤلهة»، دون أن يكتب للمشروع الصحفى الشجاج بما يتجاوز فترة البث التجريبية، خصوصاً بعد عرض القيم على «رأى البحرين»، إضافةً إلى سلطات مصرية، من حيث كان يحصل على ثبات، بحسب تعريف الأون القوي المصري لل箨.

يتبعه عدد كبير من العاملين في «رأى البحرين» إلى قصيل أساسين من قصيل المعارضة البحرينية، مما يتيح الأقرب إلى السياسة، «جمعية العمل السياسي المدروفة» (وع)، وجامعة «لوقا»، كبرى التيارات المعاشرة ذات التشكيل الشعبي عموماً.

آخر ملفات الموقع مخصص للمرأة البحرينية بمناسبة يوم المرأة وهو في الاختلافة، وذلك يعطي لهم عطيات طيبة سرية عن المرأة البحرينية أو «المعلومات»، ويقتصرها على ما يكتبه العاملين في المجلة. تمثل سعاد هذا الجمجم الحافظ لكتابها بالقابل تشكيل مختللاً مختللاً حراً، المرأة في الريعي العربي، تنتهي ملخصات «رأى البحرين» بالجديدة وبالفورة، فهو الواقع بجريدة صرف، وصعب إيجاد ماد أو مقابل آخر في مصورة موضوعات تخص البحرينيين. إن الماسن يتحقق على «رأى البحرين»، فهي من بين المنشورات المنشورة في «رأى البحرين»، كتب «حصاد الساحات»، «جدراءات»، وغيرها «شوكة النساء»، مخنة الكادر الطبي في ثورة البحرين، والكتاب الذي صدر في بيروت قبل أيام، يروي صوص التشكيل التي تقليها الأطباء بعد «احتلال» الجيش البحريني لجمع النساء الطبيات، عمل توقيفي يخدم باللغتين العربية والإنجليزية سيناريو الأحداث، وهو أول عمل توقيفي يخدم باللغتين العربية والإنجليزية سيناريو الأحداث الدامية التي عانيناها الكادر الطبي منذ لحظة بدء الثورة البحرينية في ١٤ شباط /فبراير ٢٠١١.

<http://bahainmirror.com/>

فكرة لاغارد والشزمة في الجزائر

كذا إندا لا يعتزم صندوق النقد الدولي طلب قرض جديد من الجزائر بعد ذلك الذي حصل عليه من بلد المليون شهيد في تشرين الأول /اكتوبر ٢٠١٢ بقيمة ٥ مليارات دولار (نعم مiliars)، لا داعي للهله، فرئيسة الصندوق، السيدة كريستين لاغارد، وزيرة المالية لدول الاتحاد الأوروبي، هي التي تحدثت في هذه المقابلة، تريده إقتصاعاً بأنها لم تأت إلى الجزائر قبل أيام لطلب قرض جديد مثالاً، رغم أنها أضفت ثلاثة أيام هناك وسط ظاهره حفاظة مبالغ بها بجماع الصحافيين، متنقلاً بين قصر الرئيس وقصر رئيس الحكومة، والأمم بين مكاتب وزير المالية ومحافظ البنك المركزي، الذي يصدقونه ويفسخونه وأذنابه، أو هي مجرد جولة تحرير لليبيا، حسن سلوك لحكام الجزائرين على «الأداء الجيد» لاقتصاده، أو لتهمن على الاستئثار بمنصبها في كل مكان، قلماً يهم. فلنلق في القرض الأول، قرض الملايين الخمسة الذي حصل عليه المصندق، «فر مؤسسات بريتون وورز»، قبل أشهر أربعة، كيف يمكن للمواطن الجزائري أن يستوعب اقراض دولته من صندوق النقد الدولي، وهو يشاهد نسب الطالبة بين الشباب ترتفع في بلد إلى ٤٠ في المئة؟ عيادةً صافية، بينما هذه النسبة سدرت قبل أيام عن صندوق النقد الدولي نفسها.

لما لا تلتقط القاعدة وتصنف الدول المقرضة شروطها على المصندق، مثلاً يفعل هو عندما يسبب بذراً حيوانات ملائين البشر بسبب شروط إعاده الهيئة والدفع الدعم التي يفرضها على دول العالم، وهو ما يخبره الجزائريون في تسعينيات القرن الماضي؟ إلى متى تبقى الجزائر تلبياً جنباً للتقسيم الاستعماري للأدوار المفروضة عليها في دور الاتصال العالمي، في ما يتعلق بالالتزام بموعد الستاندال المخصوص بالأمور الأخلاقية، وإياب النفع حسراً وإنما عن التصنيف؟ فيفي يمكن لهذا «الوطن صالح» أن يقتصر على السياسات المالية الحكومية، وهو يتربّب المسيرات «الليونية» التي يقودها عاملون عن العمل في محافظة ورقة الجنوبية احتجاجاً على وصف رئيس الوزراء، عبد المالك سلال، لهم «شدة» شردة تجعل على تقسيم الجزائر من خلال الحديث بين سكان الشمال والجنوب، طبعاً على مواجهة خارجية لها، لكنه حين يتحول إلى حراك شعبي طالب بخلق فرص عمل وبتنمية لمركزية، يصبح بغزاف رئيس الحكومة الجزائرية، بكلام تنسبياً صادر عن «شذمة». والشذمة طبعاً تتطلب «يداً من حديد». كاد الرجل يقولها.

أرنست خوري

الأسرى: أسئلة اجتماعية من فلسطين



(من الانترنت)

الحقيقة للإصابات، ويدلون بنصائح للمحققين في كيفية التعذيب دون

التعذيب المفترض، وذلك يعطونهم عطيات طيبة سرية عن

الأسرى، لكن الماسن يتحقق، كما حاولوا تأسيس قنادل فضائية

لتحقيقه، أما في ما بعد انتفاضة الثالثة، فإن الجناء تعلق

في ملوكهم في العساكر إلا من ذيهم الجندي الأميركي دائمي

البقاء، ثم يكتسبون حمل العرش بمعزل عسكري

طريقها وشكلاً بأفضل الأحوال لتكديس المعتقلين فيها طرائق قاسية، كما

يتم الحبس من روابطهم، عرفات جرادات آخر شهيد للحركة الأسرية حش

آن، لم يُسجل انتفاضة على اسمه، ولا توقفوا أن يدخل مناهج المعلم

أثناء الدفن، لكن يكتسبون حمل العرش بمعزل عسكري

العقلية، فما يكتسبون من تجربة المعلم

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

العنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال للعنف، ويفسح المجال

</

تستعد قطر لتطبيق خطة لـ «خلجنة» سوق العمل القطري بهدف إحلال موظفين من دول مجلس التعاون الخليجي بدلاً من العمال الأجانب، علماً بأن الموظف الخليجي يحصل في قطر حالياً على ٩٠٪ في المئة من الامتيازات التي يحصل عليها زميله القطري. ويعيش في هذه الإمارة حالياً نحو ٢٦٥ ألف قطري، مقابل ١٠٧ مليون أجنبي.

تونس: الديون ونهاية الأزمة

الدولي المتعاقبة بنسبة المديونية تختلف عن مطبيات وكالة وورلد فاكس تبوك وعن مطبيات البنك الدولي وعن مطبيات البنك المركزي التونسي الذي تختلف مطبياته أحياناً عن مطبيات وزارة المالية. ففي الدورة الصحافية المذكورة أعلاه، والتي صرّح فيها محافظ البنك المركزي أن نسبة المديونية تبلغ ٤٦٪ في المئة من الناتج الداخلي الخام، صرّح وزير المالية أن هذه النسبة تبلغ ٤٣٪ الملة.

في عدد من الدراسات الاقتصادية القيمة التي أعدّها
الحلل الاقتصادي مهدي خوجة الخيل عن هذا الموضوع،
انتقد طويلاً شح الأرقاء، وعزم التزام المؤسسات المالية
التونسية بالشفافية في إصدار المعلومات. ومن خلال ما
تبشر له الحصول عليه من معطيات توصل إلى الاستنتاج
بيان مؤشر الناتج الداخلي الخام ومؤشر الدخل الوطني
الخاص لا يمثّلان موضوعيّان وجدّيان لقياس حجم
المديونية، فهذا المؤشران لا يمتّنان ثقل الديونية
ويفهمّشان خطورة فوائضها. بل إنّهما قد يحيّثان على
مواصلة الاستدانة. وباعتتماده منهجاً يفصل بين أصل
الذين وبين فوائضه، توصّل الباحث إلى رصد وقوع
المديونية على الاقتصاد التونسي. ففي سنة ٢٠٠٩ ملا،
دفعت تونس مبلغ ٨٠,٦٧ مليون دينار لسداد أصل
الذين وبلغ مبلغ ١٩٦٣,٩ مليون دينار لسداد الفوائض، بما
يعني أن حجم الفوائض المتراكمة تجاوز ضعف المبلغ
الأسدّ.

بلغ مقدار الدين الخارجي الاجمالي التونسي وفق معطيات البنك المركزي إلى حدود شهر حزيران / يونيو من سنة ٢٠١٢ مبلغ ٣٤٦٣٦,٩ مليون دينار، وإذا ما أضفنا ذلك إلى الدين الداخلي لسنة ٢٠١١ والمقدر بـ ٥٨٦١٢ مليون دينار، فإن المجموع يكون ٩٣٤٨,٩ مليون دينار. أما إلى حدود شهر شباط / فبراير ٢٠١٣م، فإن الدين التونسي قد جاوز وفق ما صرحت به إيفا جولي، عضو البرلمان الأوروبي، الى ٢٠٠ مليون يورو، أي ما يتفوق الى ٤٠ مليار دينار. وبذلك تكون نسبة الدين العام، الداخلي منه والخارجي، قد جاوزت الى ١٥٠ في المائة من الناتج الداخلي الخام.

دراسات مهدي خوجة الخيل شكت في أهم أرقام البنك المركزي التونسي وفي تحلياته لراهن الوضع الاقتصادي ومستقبله. ففي حين صرّح تقرير البنك المركزي عن المديونية لسنة ٢٠١٠ أنّ الدينون قصيرة المدى قد شهدت ارتفاعاً يُقدّر بـ٤١٪ في المئة وأنّ الدينون بعيدة المدى شهدت تراجعاً بـ٧,٨٪ في المئة، أثبتت دراساته أنّ الأولى قد ارتفعت بين سنتي ٢٠٠٩ و٢٠١٠ بنسبة ٧,٤٪ في المئة والثانية بنسبة ٤,٨٪ في المئة. وبناء على هذه النتائج، فإنّ المعطيات تشير إلى امكانية ارتفاع مخزون الدين العام الخارجي في سنة ٢٠٢٠ إلى نسبة تتراوح بين ٤٣ مليار دينار (٣٩٪ في المئة) في أحسن الحالات و٥٧ مليار دينار (٨٪ في المئة) في أسوأ الحالات. وسواء ارتفعت هذه النسبة إلى أبسط مستوى مرتقب لها أو أعلى مستوى، فإنّها تقول إن الاقتصاد التونسي غير قادر على سداد الدين قريباً.

فإمام المديونية هي أبعد من أن تكون مجرد عملية اقتراض مالي، إنّها سياسة محكمة تهدف إلى وضع الاقتصاد تحت السيطرة وأخضاعه لاملاط سياسية يصبح بموجبها الاستقلال الاقتصادي عن الدوائر المانحة مستحيلاً. فالديونية لا تقت عن حدود الاستغلال الفاحش للطبقات الاجتماعية الأقلّ حظاً والاعتداء على مكتسباتها، بل تتعذّها إلى التهديد الصارخ للسيادة الوطنية. وليس أدلّ على ذلك من أن مديونية تونس في

أنيس منصوري



سياسات الإفقار تودي بالتونسيين إلى الهجرة «غير الشرعية»

نسبة الاستدانة الخارجية بما ينافس العشر نقاط مئوية في
نفوف سنة واحدة إلى القلق، خاصة وأن الميزان التجاري
يواصل زيادة عجزه ليمر من ٢١,٨ في المائة سنة ٢٠٠٨ إلى
٤٤,٨ في المائة في ٢٠٠٩، و ٣٦ في المائة في سنة ٢٠١٠،
ويختفيض بنسبة طفيفة في سنة ٢٠١١ إلى ٣٥,٥ في المائة،
ويعود من جديد إلى الارتفاع سنة ٢٠١٢ بنسبة تقدر بـ ٣٠,٥ في المائة.

إن مجمل عائدات الدولة القائمة على الإنتاج وخلق
الثروات، وغير المتأتية من القروض والتمويلات الأجنبية،
غير قادرة على سداد أصول الدين وخدماتها، ما يجرّب
الدولة على الاقتراض من جديد من أجل سداد هذه الدينون،
ورفع عدم قدرتها المستقبلية على سدادها، مما يحمل على
الاعتقاد بأن نهاية سياسة الهروب إلى الأمام في مواجهة
المديونية ستفضي إلى كارثة اقتصادية.

لكن حقيقة الدينون التونسية تكتون مفرزة أكثر حين تزال
عنها المساحيق التي تعتمد المؤسسات المالية وضعها على
الأرقام لطمأنة الرأي العام والمواصلة فيما لا تحمد عقباه.

التلاعب بالأرقام

يلاحظ المتتبع لأرقام الاقتصاد التونسي عدم التطابق
في الأرقام بين جمعي المصادر، فمعطيات صندوق النقد

إذا كان على رجل دين وخرّب إله الأعاصير حقله أو دمرَه الفيضانُ أو أنَّ الغلة لم تنبت في حقله لقلة الماء، ففي هذه السنة لا يُعيدُ الحُبوبُ التي اقتربَها إلى مائته ويلغُ عَقْدَه ولا يدفعُ فائضاً لتلك السنة». قانون حمورابي - المادة ٤٨

للجمهورية التونسية تاريخ مع المديونية يعود إلى بدايات الاستقلال، وهو تكثيف في المستشبات من القرن الماضي حيث بدأ التعاون بين تونس والبنك الدولي في سنة ١٩٦٣. وكان هذا التعاون محثهما في بدايةاته، إذ لم يكن له تأثير واضح في الاقتصاد إلا مع بداية السبعينيات، فترة الافتتاح على الاقتصاد العالمي. ورغم الأزمات الاقتصادية التي مرت بها تونس، فإن حجم الاعتمادات التي خصصها البنك الدولي لم يتتجاوز، وفق تقرير لمنظمة بريتن وورز، مبلغ ٥٠٥ مiliارات دولار بين سنة ١٩٦٣ و٢٠٠٩.

نواقيس الخطأ

استقبل التونسيون سنة ٢٠١٣ على خبر مفجع مفاده أنَّ البنك المركزي التونسي لم يعد يحوي في خزانته إلا مبلغ ١٢٩ مليون دينار. هسارة المسؤولون الماليون إلى محاولة طمأنة المواطنين، مؤكدين أنَّ الوضعية لا تدعو للقلق. وأمن فعلا إعادة شحن خزانة الدولة بفضل عائدات الإدارات والضرائب والمعالم والآثار، وخاصة بفضل القروض الخارجية والعائدات الاستثنائية المتاتية من بيع الأموال المصادر لعائلة بن علي، وهو ما يمكن من تقطيع ثلاثة أشهر تقريباً من حاجات الاستيراد، إلا أن المختصين في المجال

الماضي والاقتصادي لم يستأنسوا إلى هذه الإعلانات وواصلوا دق توقيس الخطير.

لم يدق توقيس الخطير التونسيون التابعون للشأن الاقتصادي، فالوكالات العالمية للترقيم السيادي ما انفك تخفض من تصنيفها للتأمين السيادي للاقتصاد التونسي. ففي ١٩ شباط / فبراير ٢٠١٣ بادرت وكالة «ستاندارد آند بورز» إلى تخفيض تصنيفها من علامة «ب ب» إلى علامة «ب ب سلبي»، وفي ٢٨ من الشهر نفسه، قامت وكالة «موديز» كذلك بتخفيض العلامة وكانت فعلت وكذلك «فيتش» في ١ كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٣، حين خفضت العلامة المسندة إلى تونس ثم أعلنت في ٧ شباط / فبراير أنه من الممكن أن تخفضها من جديد.

تتوافق جميع هذه الوكالات حول الآفاق السلبية لقدرات الاقتصاد وحول العوامل المتباعدة في ذلك، والتي تحصراها أساساً في المعطيات السياسية. في النسبة إلى وكالة «فيتش»، فإن «الانتقال الاقتصادي والسياسي للبلاد يأتى أطول وأعسر مما كان متوقعاً». وفي حين ترجع وكالة «موديز» هذا التخفيض إلى التداعيات السلبية لعدم الاستقرار السياسي على الاقتصاد، وإلى طول فترة صياغة الدستور، وتتأخر موعد الانتخابات، فإن وكالة «ستاندارد آند بورز» تشکل في «قدرة الحكومة الانتقالية على التهوض الكافي بالاقتصاد». فوكالات التصنيف العالمية تنزل جميعها الاقتصاد التونسي من مستوى «المتوسط المتدهّن» إلى مستوى «المضاربة» وهو ما من شأنه أن يساهم في زيادة تكلفة موارد التمويل الخارجيّة نظراً لزيادة في منحة المخاطر ونسبة الفائدة على القروض الجديدة في الأسواق العالمية. إلا أن ذلك لم يمنع الحكومة من المواصلة في النهج نفسه معتمدة الاستدانة كحلّ أساسى للأزمة.

الهروب إلى الأمام

إضافة للقرض الذي أسنده البنك العالمي إلى تونس في شهر كانون الأول / ديسمبر ٢٠١٢ بقيمة ٥٠٠ مليون دولار (الدولار يساوي ١,٥٥٧ دينار تونسي)، أعلن سيميون غراري، رئيس قسم المغرب العربي بالبنك الدولي أثناء زيارته إلى تونس في ٢٣ كانون الثاني / يناير ٢٠١٣ أن البنك تفاوض، مع السلطات التونسية بشأن إمكانية تقديم دعم

الجيش المصري والإخوان: علاقة ملتبسة

الدخول في شراكة مع الجيش في مشروعاته العملاقة.
الجهل بالدولة الوطنية
لا يملك مرسى وجماعته أي خبرة في إدارة الدولة،
ويسيذون الأفق السياسي بشكل عنيد وبلدي، ولا يبدون
إيماناً قاطعاً بتبادل السلطة، وينكرون بالطالية التورية
بعد أن خانوها، أو «نصبوا عليها»، ويخرسون
خلفاءهم، ويستنزفون شعبيتهم، ويقاومون بأمن البلاد
ومصلحتها الوطنية، ويحولون الثورة إلى مجرد فرصة
لتمكينهم من رقبة مصر، فيفتحون بذلك باباً واسعاً
لافتات من الشباب، وبما قطاعات عريضة من الشعب،
لتنتادي بتدخل الجيش، تحت دعوى أن الوطن في خطر،
لا سيما أن الآدبيات الفكرية للإخوان لا تتحمل تصوراً
عميقاً وأصيلاً للفكرة «الدولة الوطنية» التي يتعارض
المصريون عليها، ويعملون لها، على اختلافهم، وهناك
سؤال مهم يفرض نفسه في هذا المقام: هل الإخوان قوة
مدنية، أم هم مزيج من تدبير مليشياوي وتلاعب
بشعارات دينية؟ وهل هم حريصون على أن يبقى
الجيش مؤسسة مهنية محترفة، أم يسعون إلى التسلل
الناعم إليه بغية التحكم فيه وتحوילه إلى جيش
إخواني، أو مُتأخرون، لخدمة مشروعهم الوهبي، الذي لم
يُحصد منه سوى خسارة مزدوجة ل بصورة الإسلام

من إذاً يستدعي الجيش؟

الإخوان هم أول من يستدعي الجيش إلى الساحة السياسية، مرة لأنهم يظنون أنه ذراعهم الأمني، ومرة لأنهم يقتلون «البديل المدني». وهذا يحيرون بعض منافسيهم وبعضاً من عامة الشعب، ضاقوا منهم، على أن يطلبوا الجيش. وفي الحقيقة فإن الجيش ليس ضامناً للديمقراطية إنما ضامن للوطنية وبقاء الدولة من دون انهيار تام ولا تفكك. وهذا أمر حيوى ولا تنازل عنه، لكن لا أحد يوسعه أن يرحب بعودة العسكر إلى الحكم، رغم تزايد الطلب على وجودهم في الساحة السياسية. وعلى القوى الدينية أن تتماسك وتطرح نفسها بدليلاً مقنعاً للشعب المصري، الذي يتطلع دوماً إلى من يملأ الفراغ. فأغلب النخب السياسية الدينية على الساحة المصرية تقول: تزيدها دولة مدنية حقيقة، لا تتعار بالدين فتحوله إلى أيديولوجية باشسة، ولا تستند إلى سلاح العسكر. وقطعوا فإن هذا ما أرادته الثورة التي تتذكر لها الإخوان وتعاملوا معها على أنهم جدد في ثقافة قاتلوا باسمها.

جامعة الملك عبد الله

يتهم الإخوان في مصر منافسيهم بأنهم يستدعون الجيش إلى الساحة السياسية من جديد. وهذا الاتهام لا يقوم على ادعاء، بل له أصل لا تخطئ بصيرة ولا يهمله عقل. لكن كان يجب على الجماعة أن ترى الخشبة في عينها قبل أن ترى الفشة في عين خصومها.

جماعه الإخوان أيضًا، تفوق غير رذاعها الرئاسي
باستدعاء القوات المسلحة إلى الساحة السياسية،
حتى تكون يدًا أمنية باطشة ضد الثوار والمغنوين. ولهذا
أعطى مرسي الجيش «حق الضبطية»، وأراد منه أن
يطبق قراره المترسخ، كالعادة، بفرض حظر التجوال في
مدن القناة الثلاث، علاوة على استدعاء الجيش لتأمين
الاستفتاء على الدستور. وتصرّف مرسي على أن
«القوات المسلحة» ستعمل وفق مشيئته، لأنَّ «القائد
الأعلى» لها، وستتبرّط من جديد، لكنَّ صلحة جماعة
هذه المرة، في اعتقال وتعذيب وتصفية شباب الثورة،
فيزداد الجدار ارتفاعاً وسماً بين قادتها وبين الطائفة
النوبية ومن ثم القاعدة الشعيبة. وهذا جزء أصيل من
تكتيكات الإخوان، لكنَّ الجنرالات يفهمون هذه اللعبة، ولذا
تركوا الضباط والجنود يلعبون كرة القدم مع شباب
مدن القناة في وقت الحظر. ومرسي، وبتنسيق على ما
يبدو مع مكتب الإرشاد، يحرص على إظهار أنَّ الجيش
يتوافق على كل خطواته، ولذا قرر تحديد موعد
الانتخابات البرلمانية عقب لقاءه ووزير الدفاع الفريق أول

عبد الفتاح السيسى .
مرسي وليس السلمي
قبل ثورة ٢٥ يناير لم تكن في مصر «مؤسسة عسكرية» بالمفهوم الوظيفي والتاريخي القائم في تجارة دول أخرى ومنها تركيا وبافاكستان مثلاً بل كانت لدينا «قوات مسلحة»، حرص مبارك على أن يبعدها عن لعب دور سياسي مباشر، حتى يمهد الطريق لنجليه. وكان الدستور ينص على أن «الجيش ملك الشعب» وما له من خصوصية مالية أو وظيفية كان مسألة عرفية لا يسند لها تشريع. فباء الإخوان ليمتحنوا الجيش في دستورهم «السلوك» وضعاً خاصاً جداً، بعد أن أقاموا الدنيا ولم يقعدوها على «وثيقة السلمي»، وقالوا إنها ستجعل القوات المسلحة دولة داخل الدولة. واقتصر أنهم يريدون أن يبرموا هم هذه الصفة مع الجيش وليس غيره، مؤفرين مزايا للقوات المسلحة أكبر بكثير مما ورد في الوثيقة المشار إليها. وبالتالي فهم الذين أفسدوا كل ذلك، وليس العكس.

